المحور الخامس

تفسيـــــر القانــون

يقصد بتفسير القانون تحديد معنى قواعده القانونية ومدى قوتها الإلزامية، وذلك في حالات النص الغامض، أو النص الذي يشوبه نقص، أو حين يظهر تعارض بين النصوص القانونية.

وينقسم التفسير من حيث الجهة التي تتولاه إلى تفسير تشريعي، تفسير قضائي، وتفسير فقهي، وفي بعض الأحيان تفسيرا إداريا.

المبحث الأول

أنواع التفسير

أولا: التفسير التشريعي

يقصد بالتفسير التشريعي العمل الذي يتولاه المشرع، أي ما يصدره من تشريع تفسيري لتنظيم وتوضيح ما قد سبق من قوانين وتنظيمات، التي قد يظهر فيها غموض عند تطبيقها من طرف القضاة، لأن القضاة عليهم فقط تطبيق القانون وإن وجدو غموضا في بعض القواعد يتعين عليهم اللجوء للجهة التي أصدرت القانون لتتولى تفسيره.

التفسير التشريعي يسري بأثر رجعي، وذلك لارتباطه بالتشريع الأصلي.

ثانيا: التفسير القضائي

وهو التفسير الذي يقوم به القضاة وهم يفصلون في القضايا المعروضة عليهم حتى يجسدوا حكم القانون على الوقائع التي بين أيديهم، ويقومون بهذا العمل دون حاجة لان يطلب منهم الخصوم ذلك التفسير من صميم عمل القضاة.

ثالثا: التفسير الفقهي

وهو التفسير الذي يقوم به فقهاء القانون من خلال مؤلفاتهم وأبحاثهم، وتقتصر مهمة الفقيه على استخلاص حكم القانون، انطلاقا من قواعده المجردة دون معالجة الظروف الخاصة، فالفقيه يتناول بالشرح والتحليل وجهات نظر مختلفة المدارس الفقهي بخصوص الإشكالات الفقهية المطروحة، ويربط هذا التحليل بخطوات المشرع وباجتهادات القضاة.

رابعا: التفسير الإداري

ويتمثل عادة في البلاغات والتعليمات التي تصدرها الإدارات العامة المختصة إلى موظفيها تفسر لهم فيها أحكام التشريعات التي يكلفون بتطبيقها، وتبين كيفية هذا التطبيق، وتكون هذه التفاسير ملزمة للموظفين الصادرة لهم فقط.

المبحث الثاني

طرق التفسير

القاضي عند رجوعه للتشريع قد يجد نفسه أما نص تشريعي سليم وقد يكون أمام نص غامض يحمل دلالات مختلفة، وقد يصطدم بنصوص متعارضة بين تشريع آخر وبين المنظومة التشريعية الواحدة، وفي نفس الوقت هو ملزم بالفصل في التراع وإلا أصبح في حالة إنكار العدالة.

وهنا نميز بين حالتين: حالة النص السليم وحالة النص المعيب

أولا: حالة النص السليم

إذا كان النص سليما اقتصر دور المفسر على استخلاص المعنى من الألفاظ الواردة في النص أو من فحواها، ولا يجوز للقاضي أن يمتنع عن تطبيق النص، وطريقة تفسيره تختلف بحسب درجة وضوح هذا النص، أي بحسب الجهد الذي سيبذله القاضي، خاصة في استنباط مقصد المشرع.

ثانيا: حالة النص المعيب

وهو النص الذي يشوبه خطأ مادي غير مقصود، بإحلال لفظ مثلا محل آخر أو بإغفال لفظ لا يستقيم المعنى بدون، ويلجا المفسر في تفسير النص المعيب إلى طرق مختلفة منها النص الفرنسي، والأعمال التحضيرية(**الأعمال التحضيرية يقصد بها مجموعة الوثائق التي تبين مختلف المراحل التي مر بها النص وتتمثل في مشروع أو اقتراح القانون**) والمصادر التاريخية، وتقريب النصوص والبحث عن إرادة المشرع.

التفسير بأنواعه وطرقه المختلفة يلعب دورا بارزا في فهم معنى القاعدة القانونية ويساهم في تطبيقها التطبيق السليم من طرف المتعاملين بها.